رد شبهات المشككين في الاحتجاج بالحديث في الدرس النحوي

د.لبصير نورالدين

أستاذ محاضر أ

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات,نحمده حمدًا يزيد على حمد الحامدين, ونشكره شكرًا يزيد على شكر الشاكرين. الحمد لله الذي بفضله وبكرمه ومنه تنال المكرمات،وبإنعامه وتوفيقه تؤدى عظائم المهمات،وبالاتكال عليه وحده تنجز الجلائل من الإعمال المباركات،وصلوات الله وسلامه على سيدنا مُحَمَّد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه وذريته وإخوانه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على قضية أثير حاولها جدل كبير،وهي قضية الاحتجاج بالحديث النبوي،لماذا تخلى النحاة عن أهم مصدر بعد القرآن ؟ومع إحجام النحاة الأوائل أو إقلالهم من الاحتجاج بالحديث الشريف ،مع إقرارهم أن الحديث هو المصدر الثاني من أصول منهج الاحتجاج، ومع إجماع العلماء على أن مُحَمَّدا ﷺ أفصح العرب قاطبة،وأن كلامه يأتي بعد كلام الله عز وجل فصاحةً وبلاغةً وبياناً ،كل ذلك يثير فضولنا، ويدفعنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية،التي دفعتهم لعدم الاحتجاج بالحديث.ما هي الشبهات التي اعتمد عليها هؤلاء في عدم الاعتماد على الحديث كمصر من أهم المصادر؟ فإنه يصبح مفتاح إجابتنا على هذه لتساؤلات: ليس هل يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف ؟ ؟لأن الإجابة، بلا تحفظ ولا تردد.تكون نعم،لكن التساؤل يصبح لماذا احتج النحاة بشواهد من الشعر، بعضها مصنوع، وبعضها لا يحمل معنى، وبعضها متهافت اللغة، وبعضها غير متماسك وبعضها مختلف الرواية، وبعضها مجهول القائل، من غير أن يعترض أحد على هذا، إمام ها الجدل تحاول هذه الدراسة أن تبرز المكانة الحقيقة للحديث الشريف وتظهر الآثار السلبية التي ترتبت على إهمال النحاة لهذا المصدر؟وما هي الشبهات التي اعتمدوا عليها.لأنت في اعتقادي معرفة السبب يساعدنا على وضع العلاج من القضايا المنهجية البارزة في البحث إظهار العناية العظيمة التي ظفر بها الحديث الشريف في مجال الرواية والتدوين، والحرص الشديد على نقله بألفاظه وحروفه، وهي عناية لم يظفر بها الشعر الذي استشهد به في النحو والصرف على نطاق واسع، فأظن أننا بذلك لكون قد تجاوزنا مسألة: هل يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف أو لا يجوز. وهي مسألة لا ينبغي أن تكون محلاً للمناقشة، بل إن الاحتجاج بالحديث يمثل ضرورة لعلمي النحو والصرف.

فهذه الدراسة ستكشف أن ما رآه المانعون من أسباب عدم الاحتجاج بالحديث أنّها أسباب واهية، لا تنهض دليلاً مقنعاً على انصراف النحاة عن الحديث،بعد الجهود العظيمة التي قام بها رجال الحديث، من ضبط الأحاديث وجمعها وتقديمها مصنّفة منظّمة، فضلاً عن أن النحاة لم يغفلوا

الاستشهاد بالأحاديث كما ادعى هؤلاء، بل وجد الحديث في مصنّفات المتقدمين والمتأخرين على درجات متفاوتة.،لذلك ندعو إلى إعادة توظيف الحديث النبوي في الدرس النحوي الحديث، والاستفادة من ثماره العظيمة في هذا الدراسات اللغوية والنحوية.

لئن كانت دراساتهم القرآنية النحوية تبدو فيها جهودهم واضحة جليّة من خلال المؤلفات الكثيرة التي ألفوها حول القرآن الكريم،فإنَّ مؤلفاتهم ومصنفاتهم التي تناولوا فيها المباحث النحوية من خلال الحديث النبوي تبدو لي– فيما– أعلم –ضئيلةً نادرة،لاسيّما في مجال الاحتجاج النحوي بحديث الرسول ﷺ ،وإن كانت هذه الجهود مبعثرةً في مصنفات المتأخرين. ولقد حاولت رصد هذه الظاهرة فجاءت على النحو التالي:

الكتاب	المؤلف	عدد الأحاديث المستشهد بها
الكتاب	سيبويه	8
الأصول في النحو	أبو بكر بن السراج	3
المسائل المنثورة	أبو علي الفارسي	1
فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك	مُحَمَّد بن القاسم الغزي	21
المقصور و الممدود	أبو علي القالي	47
المقصور و الممدود	الفراء	1
المقصور والممدود	ابن السكيت	1
التنبيه على حدوث التصحيف	حمزة بن الحسن الأصفهاني	5
غريب اللغة	الأنباري	2
الجمل في النحو	الزجاجي	2
الملمع	النميري	1
اللمع في العربية	ابن جني	ولا حديث
حروف المعاني	الزجاجي	1
إسفار الفصيح	أبو سهل الهروي	15
لطائف المعارف	الثعالبي	1
الأنموذج في النحو	الزمخشري	ولا حديث
الممتع في التصريف	ابن عصفور الاشبيلي	2

المسائل المنثورة	أبو عي الفارسي	1
الاقتراح	السيوطي	9
المقتضب	المبرد	3
معاني الحروف	الروماني	4
الأزهية في علم الحروف	الهروي	4
المرتجل	ابن خشاب	3
أسرار العربية	ابن الأنباري	3
الإنصاف في مسائل الخلاف	الأنباري	10
المقرب	ابن عصفور	3
شرح الكافية	الرضي	66
الجنى الداني	المرادي	22
رصف المباني	المالقي	13
شذور الذهب	ابن هشام	35

شرح أبيات المفصل والمتوسط للزمخشري	شرح السيد الشريف الجرجاني	2
المرتجل	ابن الخشاب	3
الجني في حروف المعاني	المرادي	16
رصف المباني في شرح حروف المعاني	المالقي	13
الكفاية في النحو	مُحَمَّد بن عبد الله بن محمود	1
المقصور والممدود	ابن السكيت	1
فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك	مُحَمَّد بن القاسم الغزي	21
شرح جمل الزجاجي	ابن هشام الأنصاري	
المقصور و الممدود	أبو زكرياء الفراء	1
المقصور و الممدود	أبو علي القالي	47
التحفة الوفية بمعاني حروف العربية	إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم السفاقسي	3
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب	شمس الدين مُحَمَّد بن عبد المنعم بن مُحَمَّد الجَوجَري القاهري	17

ففي قراءة هذه الأرقام نجد أن نسبة الأحاديث قليلة إذا ما قرنت ببقية المصادر الأخرى من قرآن وشعر،ولكنها مع ذلك تدل على الرغم من قلتها على عناية العلماء بالحديث،وأنهم كانوا يعدونه مصدرا من مصادر الاحتجاج،وإن كانت نسبتها تختلف بين القدامى و المحدثين،بين مكثر للاستشهاد بالحديث كابن الطراوة و الزمخشري و والسهيلي وابن خروف وابن يعيش،وبلغ أوجه عند ابن مالك الأندلسي الذي أكثر من الاستشهاد بالأحاديث النبوية واضعاً بذلك قاعدة للنحاة من بعده; قال الصلاح الصفدي: "كان ابن مالك أمة في الاطلاع على الحديث،فكان كثيرا ما يستشهد القرآن فإن لم يكن فيه شاهد عدل للحديث فإن لم

يكن فيه شاهد عدل لأشعار العرب".1وهكذا مهّد ابن مالك السبيل لمن جاء بعده لتقليده فسار على دربه ابن هشام والدماميني والأشموني، ومنع الاحتجاج بالحديث ابن الضائع .

– بالضاد المعجمة وأبو حيان،و قد رجح المتأخرون مذهب ابن مالك لشدة عناية المسلمين بالحديث.

وإن كان الاستشهاد النحوي بالحديث قد عرف في القرون الأولى من تاريخ النحو موقفاً يبدو غريباً وغامضاً من الاحتجاج به، واستمر الحال على ما هو عليه دون بروز تيار واضح يعارض بشكل صريح الاستشهاد النحوي بالأحاديث النبوية الشريفة إلى أن ظهرت أصوات تعارض مطلق الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف،وكان من أبرز من تبنى هذا الاتجاه أبو حيان.

أجمع العلماء على أن مُحَمَّداﷺ أفصح العرب قاطبة،وأن كلامه يأتي بعد كلام الله عز وجل فصاحةً وبلاغةً وبياناً.2 ولا غرو أن الرسول ﷺ قد نشأ في أفصح القبائل،إذ كان مولده في بني هاشم،وأخواله من بني زهرة ورضاعه في سعد بن بك،ومنشؤه في قريش.

إن حديث الرسول ﷺ هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم،فليس هناك أحد أفصح قولاً، وأبين كلامًا، وأعلى بلاغة من النبي ﷺ.فقد وصف الجاحظ كلام الرسول الكريم فقال:"هو الكلام الذي قلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وَجَلَّ عن الصنعة، وَنُزِّهَ عن التكلف، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أهل التقعيد، واستعمل المبسوط في موضع البسط،والمقصور في موضع القصر ...ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَّ بالعصمة،وَشُيِّدَ بالتأييد،وَيُسِّرَ بالتوفيق ،ثم لم يسمع الناسُ كلاماً قطُّ أعم نفعًا،ولا أَقْصَدَ لفظًا،ولا أعدل وزنًا،ولا أجمل مذهبًا،ولا أَكْرَم مطلبًا،ولا أحسن موقعًا،ولا أسهل مَخْرَجًا،ولا أفصح معنى،ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ ". 3وفي ضوء هذا كله كان جديراً بالدارسين واللغويين والنحويين وغيرهم الاحتجاج بالحديث، ولكنهم اختلفوا في الاحتجاج بالأحاديث المروية عنه ﷺ في الدراسات النحوية واللغوية إذ يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى:أجازت الاستشهاد بالحديث مطلقا منهم: ابن مالك، وابن هشام، و الجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي، و أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيدة، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، و ،وابن منظور، والفيروزآبادي، وغيرهم.4

الفئة الثانية:رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات النحوية واللغوية كابن الضائع، وأبو حيان،وحجتهم في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى،وأن اللحن قد وقع في كثير

من الأحاديث لأن كثيرا من الذين رووا الحديث لم يكونوا من العرب،وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا به كأبي عمرو بن العلاء،وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين،و الكسائي والفراء،وعلي بن المبارك الأحمر،وهشام الضرير من الكوفيين. 5

الفئة الثالثة:توسطت الفئتين وأجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقا للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كالسيوطي6،والشاطبي الذي عبر عن موقفه من ذلك بقوله:"وأما الحديث على قسمين:قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. 7

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. وقد وقف هذا الموقف الوسطى من المحدثين الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين .

أما الشبهات التي بنى عليها المانعون موقفهم فيمكن حصرها في أمور نذكر منها ما يلي:

-رواية الحديث بالمعنى.

-دعوى اللحن والخطأ في الحديث.

-رواية الأعاجم.

-دعوى تدوين الحديث بعد فساد اللغة.

-مسألة التصحيف والتحريف.

-شبهة الوضع.

-عدم استدلال بعض النحويين واللغويين القدامى بالحديث.

وسأقف على كل شبهة من هذه الشبهات، وسأحاول في هذا المبحث أن أقف على حقيقة هذه الدعاوى والتساؤلات وسأبذل جهدي في إثبات صحة المنهج الذي ذهب إليه من احتج بالحديث مع عدّه أصلاً من أصول الاحتجاج النحوي .

أولاً:دعوى رواية الحديث بالمعنى:قال ابن الضائع:"تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث،واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم،وصريح النقل عن العرب،ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي(ﷺ)،لأنه أفصح العرب". 8

لا ينبغي التسليم لهذه الدعوى على الإطلاق لأنه وإن كان الأصل في الحديث أن يروى باللفظ،إلا أن الرواية بالمعنى حصلت لها من الضوابط ما يجعلها لا تشكل مطعناً في الحديث من حيث الاستشهاد به على قواعد النحو،ويضاف لذلك شدة التحري في ضبط أسس الرواية بالمعنى،إلا أن المانعين تمسكوا بموقفهم بعدم الاحتجاج،ويرجعون ذلك للأمور التالية:

ولعل ما يرد هذه الدعوى ما يلي:أن كثيرا من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أجازوا رواية الحديث بالمعنى.ونقل الصنعاني في توضيح الأفكار مسألة في آراء العلماء في رواية الحديث بالمعنى; إذ يقول: والأكثر على الجواز.9

وكان واثلة بن الأسقع يقول:"إذا حدثناكم بالحديث على معناه،فحسبكم"،وإليه ذهب الحسن والشعبي والنخعي، قال أيوب عن ابن سيرين:كنت أسمع الحديث من عشرة،اللفظ مختلف،والمعنى واحد.قال مجاهد:انقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه.قال سفيان الثوري:إن قلت:إني حدثتكم كما سمعت فلا تصدقوني، فإنما هو المعنى. وقال وكيع: إن لم يكن المعنى واسعا، فقد هلك الناس.10 على العموم قد اختلف العلماء في هذا المعنى فحكي عن مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم أنه يجوز للعالم بمواقع الخطاب البصير بآحاد كلماته نقل الحديث بالمعنى لكن بشرط المطابقة للمعنى بكمال وهو قول الجمهور. 11و جاء عن بدر الدين العيني ما نصه:"وعند الجمهور يجوز في الجميع.إذا جزم بأنه أدى المعنى،وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة".12

ولعل من بين الأسباب التي أدت لرواية الحديث بالمعنى:ورود الحديث الواحد في ألفاظٍ مختلفة قد يكون سببه أن الرسول ﷺ كان يعيد الكلام ثلاثاً لقصد البيان وإزالة الإبهام ،فقد روى البخاري عن أنس رض الله عنه أن الرسول ﷺ كان إذا تكلم بكلمةٍ أعادها ثلاثاً حتى تُفْهَمَ عنه. 13 إن بعض الصحابة والتابعين أجازوا رواية الحديث بإبدال كلمة بأخرى عند الضرورة، ومع ذلك فقد وضعوا في ذلك ضوابط محكمة دقيقة ، فقد أجازوا للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ 14 إذا كان عالما بلغات العرب،ووجوه خطابها،بصيراً بالمعاني والفقه،عالما بما يُحِيْلُ المعنى،ومالا يحيله،فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ لازمًا،والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظورًا . 15

ومن أبرز العلماء الذين ردوا هذه الدعوى – رواية الحديث بالمعنى– البدر الدماميني فقال في شرح التسهيل رداً على أبي حيان،ومدافعًا عن ابن مالك :" قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية،وشنع أبو حيان عليه ...،وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا،فَصَوَّبَ رأيَ ابنِ مالك فيما فعله،بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب،إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ... ،ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يُدَوَّنْ ،وأما مادُوِّنَ وحصل في بطون الكتب فلا يجوز التبديل من ألفاظه من غير خلاف بينهم ;قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى:إن هذا الخلاف لا نراه جاريًا،ولا أجراه الناس – فيما نعلم – فيما تضمنته الكتب،فليس لأحدٍ أنْ يغيّر لفظ شيءٍ من كتابٍ مُصَنَّفٍ، ويثبت لفظًا آخر ".16

ومن جملة قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة :اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم في رواتها.وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة،مبينة فيما يأتي: 17

1- لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست.

2- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر،على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن مُحَمَّد، ورجاء بن حيوة، وبن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.فمسألة رواية الحديث بالمعنى"،بحسب زعمهم أن جميع الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى لا بالألفاظ المسموعة منه ﷺ ،وأن ذلك كان شأن الرواة في كل طبقة،حيث يسمعون الأحاديث بألفاظ ثم يروونها بألفاظ أخرى،وهكذا حتى انطمست معالم الألفاظ النبوية وتغيرت معانيها،مما أدخل الضرر الكبير على الدرس اللغوي،وأوجب إسقاط الثقة بهذه الأحاديث والتي تصرف الرواة في ألفاظها،حتى غدت لا تمتُّ إلى الألفاظ النبوية بصلة.

وبذلك جعلوا رواية الأحاديث بالمعنى هو الأصل والقاعدة،ومجيئها على اللفظ المسموع أمراً شاذاً نادراً، وأنحوا باللوم والتشنيع على الذين اعتقدوا ن أحاديث الرسول التي يقرؤونها في الكتب،أو يسمعونها ممن يتحدثون بها، جاءت صحيحة المبنى محكمة التأليف،وأن ألفاظها قد وصلت إلى الرواة مصونة كما نطق بها النبي بلا تحريف ولا تبديل،وأن الصحابة ومن جاء بعدهم ممن حملوا عنهم إلى زمن التدوين قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها،وأدوها على وجهها كما تلقوها،فلم ينلها تغير ولا اعتراها تبديل،وأن الرواة للأحاديث كانوا صنفاً خاصاً في جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة،مع أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن رواية الحديث بلفظه المسموع منه هو الأصل الذي ينبغي لكل راوٍ وناقل أن يلتزمه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً،بل قد أوجبه بعضهم ومنعوا الرواية بالمعنى مطلقاً،وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سُمِع .والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها رُخْصة تقدر بقدرها،إذا غاب اللفظ عن الذهن أو لم يتأكد منه،لا على أنها أصل يتبع ويلتزم في الرواية .

ثم إن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين،والتدوين وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة، وغاية الأمر يومئذ تبديل لفظ يحتج به، بلفظ آخر يحتج به.

وعن طريق هؤلاء البررة الكرام وصل إلينا كتاب الله العزيز، وعنهم أخذنا السنة النبوية الطاهرة، فهل يقع في وهم واهم أن هؤلاء الصفوة من الأصحاب، ثم التابعين يتهاونون في النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

ثانياً. أن كثيرا من الرواة كانوا من العجم:القول بأن أكثر رواة الحديث كانوا غير عرب،لا ينهض حجة لرفض الاحتجاج بحديث الرسول ﷺ في المسائل النحوية ،وذلك للأسباب التالية :الزعم بكون بعض رواة الحديث من غير العرب قد أدى إلى وقوع اللحن فيه،يمكن الرد عليه؛بأن اللغة العربية مُلْكٌ لمن يتعلمها فيتقنها،فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي سوى النسب،والنسب لا أثر له في اللسان.كذلك فإن هؤلاء المسلمين الأعاجم من رواة الحديث كانوا أمراء المؤمنين في الحديث18،قال ابن حجر:وهذا اللقب لا يظفر به إلا أكبر المحدثين الأفذاذ. 19وقد وُصِفُوا بالضبط والدقة،وحملوا الحديث على أكمل وجه،وأدَّوه كما حملوه .

ومن الردود التي ترد هذه الدعوى لا عبرة بأن أغلب رواته من العجم؛ لأن العجمي عجمي اللسان وإن كان عربيا خالصا،وإذا كانت هذه الدعوى مقبولة لما لا تنسحب هذه الدعوى على رواة كثير من الشعر و النثر ومع ذلك يحتج بهم من غير إشكال،فأهل العلم بالحديث شددوا الضبط والتحري، ويكفى في ذلك غلبة الظن الذي هو مناط الحكم الشرعي.

ثالثا : دعوى اللحن والخطأ :ذهب بعض النحاة إلى أن من الأسباب التي تدفعهم إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في المسائل النحوية وقوع الخطأ واللحن فيه .20

وهذه الدعوى أيضا لا ينبغي أن تكون مانعة من الاحتجاج النحوي بالحديث للأسباب التالية :

– لقد بذل العلماء المسلمون جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الحديث الشريف،وبحثوا في ما يتعلق به رِوَايةً وَدِرَايةً،وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامةَ السُّنَّةِ من العَبَث،ولعل من أهمها التزام الإسناد،ودراسةُ حياة الرواة وتاريخهم،وهكذا أسسوا لنا مكتبات بكاملها حتى عد منهجهم من خيرة المناهج فكتبوا في الجَرْحِ والتعديل، والطبقات، و المصنفات، و المسانيد، والمجاميع، فقدموا للحضارة الإنسانية أعظمَ إنتاج في هذا المضمار،يفخر به المسلمون أبدَ الدهر، يقول المستشرق الألماني(شبرنجر)في تصدير كتاب(الإصابة لابن حجر):"لم تكن فيما مضى أمةٌ من الأمم السالفة،كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشؤونهم".

– إن ما وقع من لحن أو خطأ أو تصحيف في حديث الرسول ﷺ قليل نادر،بَيَّنَهُ علماء الحديث فيما صنَّفوا من مؤلفات .

–كما يرد على احتجاجهم بوقوع اللحن في بعض الأحاديث بأنه نشئ إن وقع قليل جدا لا يبنى

عليه حكم،وقد تنبه إليه الناس و تحاموه، ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح.

– إنهم كانوا يتبعوا اللحن في الحديث روى ابن أبي شيبة قال:حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ،عَنِ الأَعْمَشِ،عَن عُمَارَةَ،عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ،أَنَّهُ كَانَ يَتْبَعُ اللَّحْنَ فِي الْحَدِيثِ كَيْ يَجِيءُ بِهِ كَمَا سَمِعَ.21

– وأن الرواة كانوا يقيمون اللحن روى ابن أبي شيبة قال:حَدَّثَنَا شَرِيكٌ،عَنْ جَابِرٍ،عَنْ عَامِرٍ قَالَ:قُلْتُ لَهُ:أَسْمَعُ اللَّحْنَ فِي الْحَدِيثِ؟قالَ:أَقِمْهُ.

وعن الشعبي قال:"لا بأس بإقامة اللحن في الحديث ". 22

– إن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ولهذا قال الفيومى بعد أن استشهد بحديث:"فأثنوا عليه شراً"على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر قال:"قد نقل هذا العدل الضابط،عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب،فكان أوثق من نقل أهل اللغة؛ فإنهم يكتفون فى النقل عن واحد ولا يعرفون حاله". 23لقد بذل العلماء المسلمون جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الحديث الشريف،وبحثوا في ما يتعلق به رِوَايَة وَدِرَايَةً،وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامةَ السُّنَّةِ من العَبَث،ولعل من أهمها التزام الإسناد.

يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم،ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة.

رابعا: دعوى تدوين الحديث* بعد فساد اللغة: زعم بعض النحاة أن الحديث النبوي لا يُحْتَجُّ به لتدوينه بعد فساد اللغة. وهذا الزعم مردود – أيضا – للأسباب التالية :

– لقد بُدِئَ بتدوين الحديث الشريف في عهد الرسول ﷺ:والأدلة على ذلك كثيرة منها :ما رواه:الدرامي في سننه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عله قال:"كنت أكتب كل شيء أسمعُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،أريد حفظَهُ،فنهتني قريشٌ وقالُوا : تكتبُ كلَ شيءٍ سمعتَهُ عن رسول الله ﷺ ،ورسولُ الله بشرٌ يتكلمُ في الغضبِ والرضا ؟ فأمسكتُ عن الكتابة فذكرتُ ذلك لرسولِ اللهِ ﷺ ، فأومأَ بإصبعه إلى فيه، وقال: أُكتب فو الذي نفسي بيدهِ ما خرج منه إلا حقٌ" . 24فإن احتج أصحاب هذه الدعوي بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكتابة بقوله:"لا تكتبوا عني و من كتب غير القرآن فليمحه".25

فالجواب على ذلك أن ذلك كان متقدما فهو منسوخ بأمره بالكتابة وإباحتها لأبي شاه وغيره وأيضا كان ذلك لئلا يخلط بالقرآن ما ليس منه وكذا ما روي عن أبي سعيد أيضا – حرصنا أن يأذن لنا النبي صلى

الله عليه وسلم في الكتابة فأبى – إن كان محفوظا فهو قبل الهجرة وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن. 26

وفي عهد الصحابة :بدأ بعض العلماء من التابعين بتدوين حديث الرسول ﷺ ،أخذاً من أحد الصحابة مباشرة، فهذا هَمَّام بن مُنَبِّه أحد أعلام التابعين يلقى الصحابي الجليل أبا هريرة رض الله عنه ، ويكتب عنه كثيرًا من حديث الرسول ﷺ ،ويجمعه في صحيفة يطلق عليها اسم الصحيفة الصحيحة ،وقد نقلها الإمام أحمد بتمامها في مسنده،كما نقل الإمام البخاري عددًا كثيرًا من أحاديثها في أبواب شتى،ولهذه الصحيفة أهمية تاريخية في تدوين الحديث الشريف،لأنها حجة قاطعة على أنه دُوِّنَ في عصر مبكر لأن هَمَّامَاً لقي أبا هريرة رضي الله عنه،ولا شك أنه كتب عنه قبل وفاته،علمًا بأن أبا هريرة رضي الله عنه توفي حوالي سنة 59 للهجرة،ومعنى ذلك أن هذه الوثيقة قد دُوِّنَت قبل هذه السنة، أي في منتصف القرن الهجري الأول .

وفي عهد التابعين شاع تدوين الحديث وكتابته،فهذا الحسن البصري يقول :"إن لنا كتباً كنا نتعاهدها". 27

أما التدوين الرسمي للحديث فقد بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ،إذ كتب إلى عامله على المدينة المنورة أبي بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم يقول: "اكتب إليَّ بما ثبت عندك من حديث الرسول ﷺ ،فإني خشيت دَرْسَ العلم وذهابه ". 28

يتبين مما سبق ذكره أن الأسباب التي ذكرها بعض النحاة في عدم احتجاجهم بالحديث النبوي في المسائل النحوية أسبابٌ واهية،والمنهج الصحيح – كما أثبته الأئمة السلف والخلف.

– إن الحديث النبوي هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد النحوية والصرفية،وهذا ما ينبغي أن يسلكه الباحثون المعاصرون،لاسيما وكتب الحديث التي تضم مئاتٍ من أحاديثه ﷺ بين أيدينا ، وفي مقدمتها صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما.

خامسا: شبهة الوضع :وقد تحجج بعضهم أن الوضاعين قد وضعوا أحاديث كثيرة.

يرد هذه الدعوة:أن رواة اللغة أضافوا إلى الشواهد المنسوبة إلى العرب أشياء كثيرة:

فهذا أبو الطيب اللغوي في كتابه(مراتب النحويين)يتحدث عن خلف الأحمر فيقول:"كان يُضْرَبُ به المثل في عمل الشعر،فهو بذلك وَضَّاعٌ غير موثوق،لا يُؤْتَمَنُ ".29.

ومع وجود هؤلاء الرواة الوضّاعين فإن علماء النحو استشهدوا بكلام العرب،وهذا هو المنهج السليم لأن وجود أمثال هؤلاء النفر لا يقدح في الكثرة الكاثرة من علماء اللغة الثقات كالأصمعي وأبي عمرو بن العلاء وأبي زيد الأنصاري وغيرهم كثير.

وعلى هذا فإن وجود بعض الوضّاعين في رواية الحديث – كذلك – لا يقدحُ في الاستدلال به في مسائل النحو،علماً بأن العلماء قد ميَّزوا الحديث الصحيح من الموضوع ،وألفوا في ذلك مصنفات كثيرة.

سادسا: شبهة التصحيف والتحريف: التصحيف والتحريف من الأمور الطارئة الَّتي تقع في الْحَدِيْث سنداً أو متناً عِنْدَ بعض الرُّوَاة،وَهُوَ من الأمور المؤدية إلى الاختلاف في الحدِيث.

فيحصل لبعض الرُّوَاة أوهام تقع في السند أَوْ في المتن بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف.

الْمُؤْتَلِف لغة :اسم فاعل من الائتلاف بمعنى الاجتماع والتلاقي، وَهو ضد النفرة، قَال ابن فارس:

الهمزة واللام والفاء أصل واحد يدل عَلَى انضمام الشيء إلى الشيء،والأشياء الكثيرة أَيْضاً.30

والمختلف لغة: اسم فاعل من الاختلاف، وهوَ ضد الاتفاق، يقال: تخالف الأمران، واختلفا إذا لم يتفقا. وكل ما لم يتساوَ فَقَد تخالف واختلف . 31

والمؤتلف والمختلف في اصطلاح الْمُحَدِّثِيْنَ:هوَ ما يتفق في الخط دون اللفظ . 32

والتصحيف هو: تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط.33

والتحريف: هُوَ العدول بالشيء عن جهته،وحرَّف الكلام تحريفاً عدل بِهِ عن جهته،وَقَدْ يَكُوْن بالزيادة فِيْهِ،أو النقص مِنْهُ ،وَقَدْ يَكُوْن بتبديل بعض كلماته،وَقَدْ يَكُوْن بجعله عَلَى غَيْر المراد مِنْهُ؛فالتحريف أعم من التصحيف.34

والتصحيف: أن يأخذ الرجل اللفظ في قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فغيّره عن الصواب.

35ولابد من الإشارة إلى أن المتقدمين كانوا يطلقون المصحف والمحرف جميعاً عَلَى شيء واحد،لكن الحافظ ابن حجر جعلهما شيئين وخالف بينهما،فَقَدْ قَالَ:"إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كَانَ ذَلِكَ بالنسبة إلى النقط فالمصحف،وإن كَانَ بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف".36

وعلى هذا فالتصحيف هو الذي يَكون في النقط؛أي:في الحروف المتشابهة الَّتِيْ تختلف في قراءتها مثل:الباء والتاء والثاء ،والجيم والحاء المهملة والخاء المعجمة، والدال المهملة والذال المعجمة ،والراء والزاي.ومعرفة هَذَا الفن من فنون علم الْحَدِيْث لَهُ أهمية كبيرة ؛وذلك لما فِيْهِ منتنقية الأحاديث النبوية مِمَّا شابها في بعض الألفاظ سواء كان في متونها أم في رجال أسانيدها. ولأهمية هَذَا الفن من فنون علم الحَدِيث فقد بذل العلماء جهودا معتبرة وصنفوا فِيْهِ عدة كُتُبَ مِنْهَا: 37

وعندما كثر التصحيف والتحريف بَيْنَ الناس شرع الحفاظ من أهل الْحَدِيْث بتصنيف كتب:(التصحيف والتحريف)وكتب(المؤتلف والمختلف)،وهذا الفن فن جليل لما يحتاج إِلَيْهِ من الدقة والفهم واليقظة،ولم ينهض بِهِ إلا الحفاظ الحاذقون قَالَ ابن الصَّلاَح:"هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ ".38

والسبب في وقوع التصحيف والإكثار منه إنما يحصل غالباً للآخذ من الصحف وبطون الكتب، دون تلق للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص؛لِذَلِكَ حذر أئمة الْحَدِيْث من عمل هَذَا شأنه وكانوا يسمونه مصحفي". 39وإذا كان التحريف من معايب الفنون الأدبية؛يقول القلقشندى:"وإن لم يكن لطيف الذوق ولا حسن الاختيار جاء ما لفقه من كلام غيره رثّا ركيكا ....فإن صحبه التصحيف والتحريف فتلك الطامة

الكبرى والمصيبة العظمى".40فلا شك أنه في الحديث أشد وأعظم.و قال الطنطاوي:"... انتشار التصحيف والتحريف في كتب النحاة ووراء هذين الأمرين الفوضى المنتشرة في نسبة الشواهد".41

قد كثر أمر التصحيف والتحريف هذا في كتب وأقوال اللغويين والنحويين على حد سواء. ولقد وقع التحريف والتصحيف كثير في الدرس النحوي واللغوي على حد سواء، فلماذا لم تطرح هذه الشبهة في الاستشهاد بالشواهد النحوية كما طرحت في الاستشهاد بالحديث؟ومن أمثلة التحريفات التي استشهد بها النحاة بيت أرجوزة لسالم ابن دارة :يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلّقت عام جعتا42استشهد به الرضي في شرحه على الكافية على مسألة نداء الضمير وإن وقع المضمر منادى، جاز: يا أنت نظرا إلى المظهر. 43 يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا على أن المضمر لو وقع منادى جاز نظراً إلى المظهر،فإن المظهر بصورة الرفع،والضمير ضمير رفع.واستشهد به النُّحاة على أنّه نادى الضّمير الّذي يُستعمل في مواطن الرّفع؛وهذا شاذّ.44

يقول البغدادي فيه:"وقد حرّف البيت الأول على وجوه....و صوابه:يا مرّ بن واقع يا أنتا".45

ومن التحريفات الواقعة ما أورده البغدادي أيضا حينما ذكر بيت الفرزدق :

يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

وقد صحّف اللحياني ثلاث كلمات من البيت الأول(حلبت)فإنّه صحّفه(جليت)بضم الجيم وكسر اللام ...والثانية(عليّ)صحّفه ب(على)الجارة، والثالثة(عشاري) فإنّه صحّفه ب(عشّار)بفتح العين وتشديد الشين. ومن هذا كثير.

ومن التصحيف الواقع في المعلقات:قال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات : قال أبو عمرو الشيباني : بلغني أن أبا عبيدة روى قول الأعشى :

إنّي لعمر الذي حطت مناسمُها تَهوى وسيقَ إليه الثَّافر العَتَل

فَأرسل إليه إنك قد صَحَّفْت إنما هو:الباقر البغيل جمع غيل وهو الكثير والباقر:بمعنى البقر ;وقال أبو عبيدة الثافر: بمعنى الثفار، والعَتَل : الجماعة.46

وبعد هذه الإطلالة ليس هناك حجة يتمسك بها المنكرون لرفض الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو العربي بعد الجهود الجبارة التي بذلها الباحثون،والحق في ذهن بعض المشتغلين به: أن المستشهدين بالحديث–كما قال محمود فجال– قد أكملوا نقصا،ووسعوا بعلمهم المجيد ما ضيقه السابقون، وبالتمسك بفكرة الاستشهاد به مطلقا نكون قد وسعنا دائرة الدرس النحوي باعتبار الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادره.

كثرت الاستشهادات في كتبهم وتنوعت لتشمل القرآن الكريم بقراءاته،والحديث النبوي الشريف والشعر والنثر، بشروط وضعوها لكل منها،وبعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه،ويدل على ذلك ما صنعه النحويون

في كتبهم ومؤلفاتهم في الدراسات النحوية واللغوية،فإذا كانت بعض الشواهد غير مختلف فيها كالقرآن إلا في بعض الجزئيات،حاولت أن أثبت أن الحديث النبوي يمكن أن يكون مصدرا من المصادر التي تبنى عليه الأدلة وتستنبط منه القواعد،وقد دفعنا الشبهات التي يمكن أن يتحجج بها المخالف لإقصاء هذا المصدر.فأظن أننا قد تجاوزنا مسألة: هل يجوز الاحتجاج بالحديث الشريف أو لا يجوز. وهي مسألة لا ينبغي أن تكون محلاً للمناقشة، بل إن الاحتجاج بالحديث يمثل ضرورة لعلمي النحو والصرف.لقد تقرّر أن الحديث هو المصدر الثاني من مصادر السماع، وأن تفعيل هذا المصدر يعدّ ضرورياً للاعتبارات التي ذكرنا.كتب الحديث أصبحت مبذولة متوافرة محققة ومطبوعة بطبعات فاخرة، وشروحها مبذولة، بل لقد صدرت طبعات محوسبة منها على أقراص مرنة وصلبة... "لذلك ندعو إلى إعادة توظيف الحديث النبوي في الدرس النحوي الحديث، والاستفادة من ثماره العظيمة في الدرس، النحوي.

الهوامش والإحالات:

[1] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي،(1\242)،الحديث النبوي: فجال، ص:126-110.

[2] إسفار الفصيح:أبو سهل محمد الهروي 1420هـ(1\231).

[3] البيان والتبيين:الجاحظ،(1\221).

[4] الحديث النبوي في النحو العربي, د. محمود فجال, ، ص101 بتصرف. ويمكن الرجوع إلى:تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب:ابن كثير1406،ص:214قَوْله فِي مَسْأَلَة نقل الحَدِيث بالمعني وَأَيْضًا مَا رُوِيَ عَن ابْن مَسْعُود وَغَيره أَنه قَالَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا أَو نَحوه،وقد اختلف العلماء في هذا المعنى فحكي عن مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم أنه يجوز للعالم بمواقع الخطاب البصير بآحاد كلماته نقل الحديث بالمعنى لكن بشرط المطابقة للمعنى بكمال وهو قول الجمهور.الجامع لأحكام القرآن:أبو عبد الله القرطبي م1\412 ،وفي شرح سنن أبي داود:أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى،(1\340)،وعند الجمهور يجوز في الجميع.إذا جزم بأنه أدى المعنى،وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة.

[5] الاقتراح:السيوطي،ص:52،خزانة الأدب(1/11)،إسفار الفصيح(1/232).

[6] الاقتراح:السيوطي،ص:52 ويبدو أن الإمام السيوطي يرى ذلك المذهب، حيث يقول : "وأما كلامه ـ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى، وذلك نادر جدا.

[7] الاقتراح:السيوطي،ص:52،إذ رفض النحاة أيضا الاعتماد على روايات"الأحاديث النبوية"في تقعيد قواعد النحو.جاء عند أحمد أمين"ما يلي:"..ومن أجل هذا لم ير النحاة الأولون الاستشهاد على قواعد النحو بالحديث.قال ابن الضائع:"تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث،واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب"وقال عبد لقادر البغدادي:"إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه(لم تُقل بتلك الألفاظ جميعها ...بل لا يجزم بأنه قال بعضها،إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف،ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب،ولاسيما تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ،والضابط منهم من ضبط المعنى،وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لاسيما في الأحاديث الطوال.وقد قال سفيان الثوري:"إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني؛إنما هو المعنى"،ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى...وقد وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث،لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع،ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو،فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون،ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب"...ضحى الإسلام أحمد أمين (2\132-134).

[8] توجيه النظر إلى أصول الأثر:طاهر الجزائري الدمشقي،(2/701)،قال أبو حيان في شرح التسهيل:"قد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره.على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، الخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي،